برميل النفط يرتفع إلى 60.35 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 81 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ 35ر60 دولار أمريكي مقابل 54ر59 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس مدعومة بتوقف خط الأنابيب فورتيس في بحر الشمال واستمرار تخفيضات الإنتاج بقيادة منظمة (أوبك) لكن زيادة إنتاج الولايات المتحدة واصلت كبح الأسواق.

وارتفع سعر برميل نفط خام القيس العالمي مزيج برنت 15 سنتا ليصل أثناء الجلسة إلى مستوى 46ر63 دولار كما ارتفع في الوقت ذاته سعر برميل النفط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 17 سنتا ليصل إلى مستوى 21ر57 دولار.

الدولة تحقق نموا اقتصاديا سالبا بحدود - 2.1 بالمئة عام 2017

«الشال»: سوق العمل ينتظر قدوم 420 ألف مواطن في حدود 15 سنة

- تداولات العقود والوكالات بلغت نحو 165.8 مليون دينار اقل - 25.8 بالمئة عن أكتوبر
- الحكومة الحالية لن تستمر أطول من معدل عمر الحكومات الست السابقة

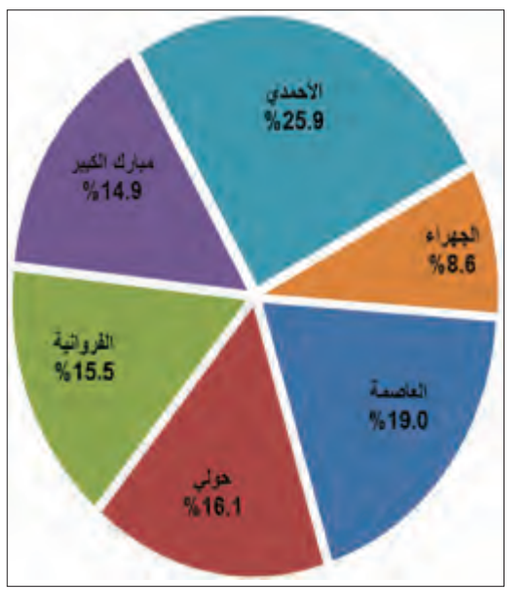

توزيع الصفقات على محافظات الكويت

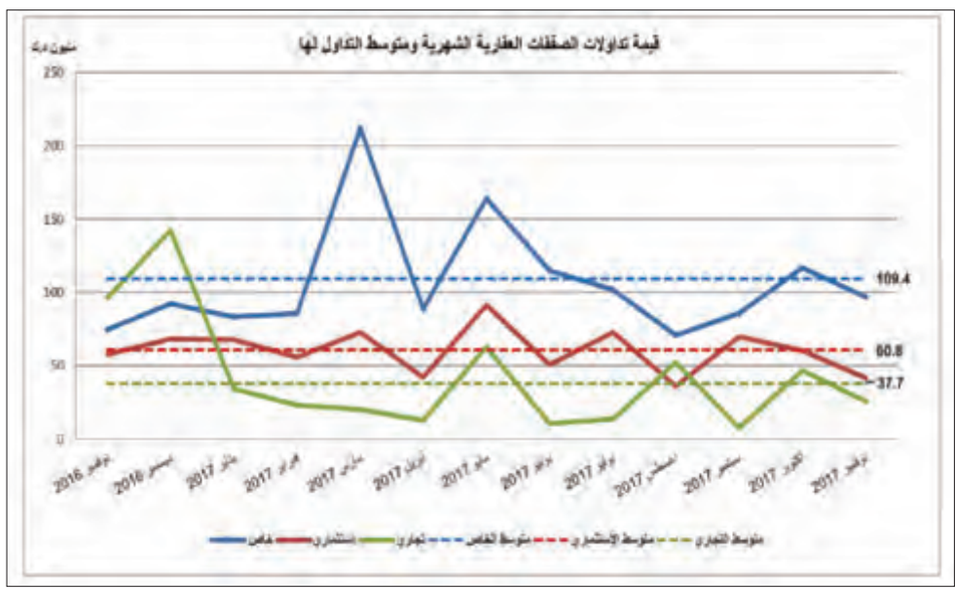

قيمة تداولات الصفقات العقارية الشهرية ومتوسط تداولها

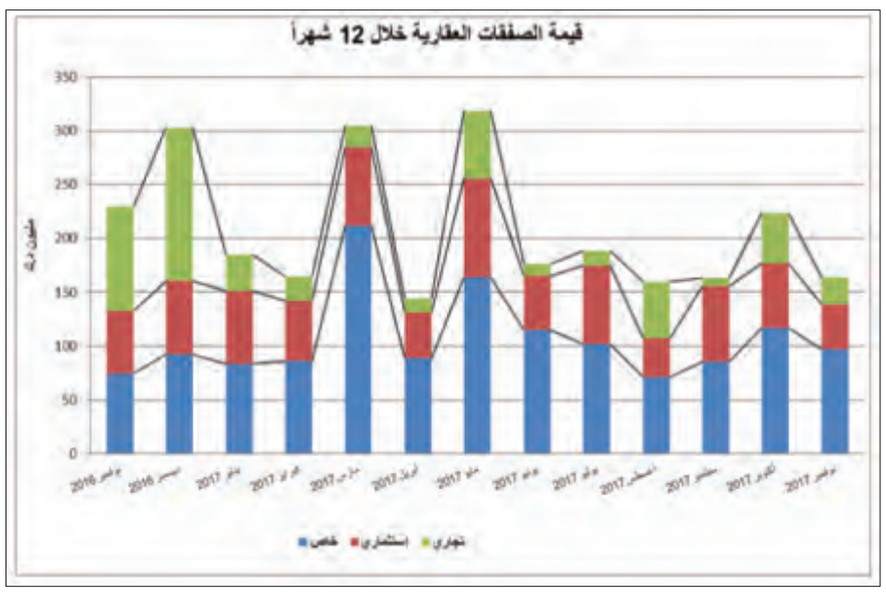

قيمة الصفقات العقارية خلال 12 شهر

قال تقرير الشال الاسبوعي بخصوص الإدارة العامة أنه في يوم الإثنين 2017/12/11 تم إعلان تشكيل الحكومة السابعة في 6 سنوات، وقد استغرقت مشاورات تشكيلها نحو 42 يوماً، أو نحو 3 أضعاف المهلة الدستورية المحددة لتشكيل حكومة جديدة بعد إنتخابات عامة. واقع التشكيل ثابت، وإن بلغت نسبة التغيير نحو 56%، أو 9 مقاعد من أصل 16 مقعداً، هو ثابت نتيجة إستقرار صلب التشكيل مماثلاً لكل الحكومات السابقة. فالمناصب الرئيسية الأربعة ظلت بيد الأسرة وهي رئاسة الوزارة والمناصب القيادية –ثلاث نواب وزراء– فيما يسمى بوزارات السيادة، والنهج ثابت بتوزيع الباقي حصصاً عائلية وقبلية وطائفية.

والمشكلة ليست في الأسماء، المشكلة هي أن مثل هذا النهج في تشكيلها مناقض تماماً لأي سياسة وجهد للإصلاح الإداري أو الاقتصادي، حتى لو صدقت نوايا ذلك الإصلاح. فالوزير الذي يعين وفقاً لإنتمائه الجيني أو غيره، لا يستطيع سوى وضع أولوية إختياراته في حدود هذا المعيار، أو حتى التوافق مع وزير آخر على تعيينات متبادلة وفق نفس المعيار. ذلك ينسحب على سياسات الإصلاح، فالفضل في وصول المسئول ليس عمقه السياسي ولا بالضرورة قدراته، وإنما رضا الفئة التي ينتمي لها عنه، لذلك سوف لا يتبنى سياسات غير شعبوية.

هذا التحليل لا يستهدف أحداً بشخصه،ولكنه يستهدف سياسة عامة خاطئة، نتيجتها تردي كبير في أداء الإدارة العامة على كل المستويات، مثل إستشراء الفساد، التخلف في مؤشرات التنافسية وسهولة بدء الأعمال وتردي التعليم والبنى التحتية وقيم الإنتاج بشكل عام. ولأن الكويت اقتصاد يولد فيه القطاع العام ثلثي ناتجه المحلي الإجمالي، وتوظف الحكومة 75%

من عمالته المواطنة، تحتاج الدولة إلى إدارة عامة متميزة، بينما تحصد العكس في الواقع نتاج نهج المحاصصة. وكانت أسعار النفط المرتفعة وارتفاع معدلات إنتاجه تغطي على كل العيوب، بينما باتت البلد تحقق نمو اقتصادي سالب بحدود 2.1%– في عام 2017، وعجز في الحساب الجاري لأول مرة منذ نحو ربع قرن، وعجز في موازنتها العامة يراوح للسنة المالية الحالية ما بين 3.5–4 مليار دينار كويتي، وتنتظر سوق العمل فيها قدوم نحو 420 ألف مواطن ومواطنة في حدود 15 سنة.

ورغم إعتقادنا بأن الحكومة الحالية لن تستمر أطول من معدل عمر الحكومات الست السابقة، إلا أن الأضرار التي تلحق في البلد الناتجة عن تأخير إنجاز إصلاحات حقيقية في ظل ظروف جيوسياسية ملتهبة، تضعف كثيراً من فرص نجاح أي حكومة قادمة في إصلاح ما تم تخريبه. ولا نملك سوى بعض الإنتظار وقراءة مؤشرات الأداء، وإن كنا على يقين بأنها باتت كلها مكررة، تبدأ ببعض الحماس، ولكنه سرعان ما يتلاشى، ويبدأ الحديث عن سيناريو حل أياً من السلطتين التشريعية أو التنفيذية، بينما الإصلاح والبناء يحتاج إلى كفاءة وإستقرار الإدارة العامة.

العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي والمعارض ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، خلال نوفمبر 2017، مقارنة بسيولة أكتوبر 2017. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 165.8 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته – 25.8% عن مثيلتها في أكتوبر 2017، البالغة نحو 223.5 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت بما نسبته – 28.6% مقارنة مع نوفمبر 2016.

وتوزعت تداولات نوفمبر 2017 ما بين نحو 147.3 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 18.5 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 336 صفقة، توزعت ما بين 301 عقوداً و35 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 87 صفقة، وممثلة بنحو 25.9% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة العاصمة بـ64 صفقة أو نحو 19%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ29 صفقة أو بنحو 8.6% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 96.9 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 17.1%– مقارنة مع أكتوبر 2017، عندما بلغت نحو 116.8 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 58.5% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52.3% في أكتوبر 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهراً نحو 109.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 11.5%– مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 269 صفقة مقارنة بـ 378 صفقة في أكتوبر 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة نحو 360.3 ألف دينار كويتي.

وانخفضت، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 41.5 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 30.9%– مقارنة مع أكتوبر 2017، حين بلغت نحو 60.1 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمته من جملة السيولة إلى نحو 25.1%، مقارنة بما نسبته 26.9% في أكتوبر 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 60.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 31.6%– مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 61 صفقة مقارنة بـ105 صفقة في أكتوبر 2017، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 681.1 ألف دينار كويتي.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 25.8 مليون دينار كويتي، أي انخفض بنحو 44.5%– مقارنة مع أكتوبر 2017، حين بلغت نحو 46.5 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 15.6% مقارنة بما نسبته 20.8% في أكتوبر 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 37.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 31.5%– مقارنة بمتوسط 12 شهراً. كما انخفض عدد صفقاته إلى 5 صفقات مقارنة بـ7 صفقات في شهر أكتوبر 2017. كما تمت صفقة واحدة لنشاط المخازن بقيمة 1.5 مليون دينار كويتي في نوفمبر 2017.

وعند مقارنة تداولات نوفمبر 2017 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (نوفمبر 2016)، نلاحظ انخفاضاً في سيولة السوق العقاري أيضاً، إذ انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 232.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 165.8 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 28.6%–. وشمل الانخفاض كل من النشاط التجاري بنحو 73.3%–، ونشاط السكن الاستثماري بنسبة 28.2%–، بينما ارتفع نشاط السكن الخاص بنسبة 29.6%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية عام 2017 حتى شهر نوفمبر 2017، بمثيلتها من عام 2016، نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 2.193 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.199 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 0.3%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة –شهر واحد–، عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق –عقوداً ووكالات– نحو 2.400 مليار دينار كويتي، وهي أدنى بما قيمته 97.2 مليون دينار كويتي عن قيمة تداولات السنة الماضية، أي انخفاض بما نسبته 3.9%–، عن مستوى عام 2016، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.500 مليار دينار كويتي.

«أوبك» والنفط

عقدت "أوبك" إجتماعها الأخير في بداية شهر ديسمبر 2017 في الكويت، وقررت تمديد إتفاق خفض إنتاجها حتى نهاية عام 2018، ذلك الإتفاق القديم، والتأكيد عليه بداية الشهر الجاري، مكن سوق النفط من بعض التوازن، ومعه حافظ برميل مزيج خام "برنت" على معدل مستوى سعري أعلى قليلاً من 60 دولار أمريكي. والإتفاق يحظى بدعم منتجين خارج "أوبك"، أهمهم إنتاجاً وتصديراً ونفوذاً، روسيا، وإتفاقات خفض الإنتاج، أي التحكم إصطناعياً في جانب العرض، لا تصمد طويلاً في العادة، ولكنها مهمة في الوقت الحالي لأنها تمنح فرصة لبعض الدول النفطية للحفاظ على إستقرارها على المدى القصير.

دامت حقبة رواج سوق النفط الأخيرة ما بين بدايات القرن الحالي وعام 2014، أكثر من عقد من الزمن، تضاعفت خلالها أسعاره نحو 5 أضعاف، وارتكبت معظم دول النفط نفس خطايا الماضي بمضاعفة نفقاتها العامة نحو 5 أضعاف أيضاً. وتسببت فترة الرواج تلك في مشكلتين كبريين، الأولى، هي إتساع كبير في فجوة الخلل المالي –العجز المالي– أصبحت حالياً معها إستدامة المالية لمعظم دول النفط مستحيلة، والثانية، هي تغيير جوهري في اقتصاديات بدائل النفط، وأهمها النفط غير التقليدي الذي بات إنتاجه اقتصادياً كما حدث لحقول بحر الشمال الصعبة مع زيادة أسعار النفط في حقبة سبعينات القرن الفائت.

المشكلة الأولى، بات علاجها هدف سياسات الإصلاح المالي والاقتصاد في دول النفط، وبينما قد ينجح بعضها في الإفادة من دروس الصدمة، بعضها الآخر، إما فقد إستقراره مثل فنزويلا، أو في الطريق إلى ذلك. بينما المشكلة الثانية، وضعت سقفاً أعلى لأسعار النفط أدنى بنحو 50% من أسعار آخر سنوات رواجه، أي أسعار عام 2013، ولازال التهديد قائماً بتطوير تقنيات إنتاج النفط غير التقليدي لتصبح أدنى كلفة. ذلك يعني، أن دول النفط المدمنة على إيراداته، تتضرر في الحالتين، حالة ارتفاع الأسعار، أو حالة انخفاضها، وعليه هي مجبرة على الدفاع عن أسعار معتدلة، هابطة بما يحفظ إستدامة الحاجة إلى النفط التقليدي، ومرتفعة بما يضمن إستقرار هش لبعض دول النفط على المدى القصير إلى المتوسط.

وعودة إلى إجتماع "أوبك" الأخير، في تصريح لاحق، يرى وزير النفط الكويتي السابق ضرورة عقد اجتماع في يونيو 2018 لمراجعة مبدأ خفض الإنتاج، وفي إعتقادنا أنها دعوة في مكانها إذا كان الهدف هو ضمان إستدامة الحاجة إلى النفط التقليدي. وأي إتفاق قادم، لابد وأن ينظر إلى المدى الطويل، وأن ينعقد بعد دراسة عميقة لمستوى السعر الذي يضمن إستدامة الحاجة إلى النفط، وذلك لن يحدث إذا استمر الهدف الغالب هو إستقرار بعض دوله العاجزة عن إصلاح أوضاعها، فالمدى الزمني الذي أتاحه الإتفاق، لابد وأن يكون كافياً لمعظم دول النفط لتكيف ماليتها العامة مع أدنى سعر ممكن له، أما البديل، فهو إستقرار المدى القصير، وربما المتوسط، مقابل فوضى عارمة على المدى الطويل.

نتائج برقان

أعلن بنك برقان نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 57.3 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بلغ نحو 9.2 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 19.2%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ 48.1 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقابل انخفاض في إجمالي المصروفات. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 13.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 101.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 88.4 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية، بنحو 10.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة بلغت نحو 6.1%، حين بلغت نحو 179.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 169.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 8.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7%، وصولاً إلى نحو 126 مليون دينار كويتي (ويشكل نحو 70.3% من إجمالي الإيرادات)، بعد أن كان عند نحو 117.8 مليون دينار كويتي (نحو 69.6% من الإجمالي). وارتفع بند إيرادات الرسوم والعمولات بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 32.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 30.1 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي إيرادات أرباح من عملات أجنبية بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 6.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.7 مليون دينار كويتي.

وانخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك، بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 3.9% عندما بلغت نحو 77.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 80.7 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 43.3%، بعد أن بلغت نحو 47.7%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 2.1 مليون دينار كويتي أو نحو 6.3%، عندما بلغت نحو 35.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 33.8 مليون دينار كويتي، وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 23%، مقارنة بنحو 20.6%، خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 202.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 2.8%، لتبلغ نحو 7.066 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 7.269 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. وانخفض بنحو 33.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة بلغت نحو 0.5%، لو تمت مقارنته بإجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ نحو 7.100 مليار دينار كويتي. وانخفض بند المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بنسبة 36.5%، إلى نحو 275 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 476.8 مليون دينار كويتي (6.7% من إجمالي الموجودات)، بعد أن كان في نهاية عام 2016، نحو 751.4 مليون دينار كويتي (10.3% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بنحو 29.7%، مقارنة مع نحو 678.6 مليون دينار كويتي (9.6% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي. وارتفع حجم محفظة القروض والسلفيات، بما قيمته 225.9 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 5.3%، وصولاً إلى نحو 4.502 مليار دينار كويتي (63.7% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 4.276 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 5.8%، أي نحو 247.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 4.254 مليار دينار كويتي (59.9% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 80.8% مقارنة بنحو 75.3%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً، بلغت قيمته 236 مليون دينار كويتي، ونسبته 3.7%، لتصل إلى نحو 6.187 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 6.423 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، نلاحظ انخفاضاً بنحو 91.1 مليون دينار كويتي، أو نسبته 1.5%، حين بلغ آنذاك نحو 6.278 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.6% مقارنة بنحو 88.4%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 36.4%، بعد إن كان عند 31.3%. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 10.8%، مقابل 10.3%، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ليصل إلى نحو 1.1%، قياساً بنحو 0.9%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 20.1 فلس مقابل 17.7 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 13.2 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 13.8 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنحو 13.6%، مقابل ارتفاع أقل في السعر السوقي للسهم بنحو 8.6% مقارنة للفترة نفسها العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة، مقارنة بنحو 0.8 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

البيان	2017/09/30 (ألف دينار كويتي)	2016/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير: القيمة	التغير: %
مجموع الموجودات	7,066,094	7,099,627	(33,533)	%0.5-
مجموع المطلوبات	6,187,289	6,278,415	(91,126)	%1.5-
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	680,698	624,920	55,768	%8.9
مجموع الإيرادات التشغيلية	179,337	169,106	10,231	%6.1
مجموع المصروفات التشغيلية	77,586	80,736	(3,150)	%3.9-
المخصصات	35,946	33,802	2,144	%6.3
الضرائب	8,474	6,480	1,994	%30.8
صافي الربح	57,331	48,088	9,243	%19.2
المؤشرات				
** العائد على معدل الموجودات	%1.1	%0.9		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%10.8	%10.3		
** العائد على معدل رأس المال	%36.4	%31.3		
ربحية السهم الواحد (فلس)	20.1	17.7	2.4	%13.6
إقفال سعر السهم (فلس)	353	325	28	%8.6
* مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	13.2	13.8		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.9	0.8		

جدول توضيحي 1

- مشاورات تشكيل الحكومة استغرقت 42 يوماً وذلك 3 أضعاف المهلة الدستورية
- الفضل في وصول المسؤول ليس عمقه السياسي وإنما رضا الفئة التي ينتمي لها عنه
- الكويت اقتصاد يولد فيه القطاع العام ثلثي ناتجه المحلي وتوظف الحكومة 75 بالمئة